







الرقم

التاريخ

المشروعات

لائحة الضوابط المنظمة لاستيراد الألعاب النارية المضيئة  
وإستخدامها في المناسبات

المادة الأولى : على الجهة التي ترغب في إقامة عروض للألعاب النارية المضيئة التقدم بطلب إلى إمارة المنطقة للحصول على الموافقة اللازمة بإقامة العرض وبموجب الموافقة تتقدم إلى الجهة المختصة في شرطة المنطقة ( قسم الأسلحة وإبطال المتفجرات ) بطلب استيراد وفسح الكمية المطلوبة ، على أن يرافق الطلب ما يأتي :

أ- أصل الموافقة الصادرة من إمارة المنطقة باسم الجهة صاحبة العرض .

ب- سجل تجاري ساري المفعول بالنسبة للقطاع الخاص ، أو موافقة الجهة الحكومية طالبة العرض .

ج- أصل موافقة الدفاع المدني على موقع الاحتفال موضحاً به الموقع الذي سيجري فيه الإطلاق والهبوط ومنطقة مشاهدة المتفرجين ومناطق الإنتظار ومستودعات التخزين .

د- بيان يوضح الكميات المطلوب استيرادها من الألعاب النارية وأنواعها وأسماءها والدولة المستوردة منها والشركة المنتجة وميناء الوصول .

هـ- أن تتعهد الجهة صاحبة العرض بنقلها بسيارات لها خاصية ومواصفات نقل المتفجرات بإشراف الأمن العام .

( ١ )





الرقم

التاريخ

المشروعات

ز- التوقيع على تعهد يتضمن مطابقة الألعاب النارية للمواصفات المعتمدة ، وأن تكون الكمية المطلوبة محددة بأيام العرض فقط ، وأن يتلف ما لم يُستخدم منها ، وأن يُحضر مختصين ذوي خبرة في عملية التشغيل ، وأن يقوم بتطبيق جميع احتياطات الأمن والسلامة .

المادة الثانية : تقوم إدارة الأسلحة وإبطال المتفجرات ، بعد التأكد من مطابقة الألعاب النارية المستوردة للمواصفات المعتمدة ، وإستكمال الإجراءات المنصوص عليها في المادة ( الأولى ) - بإصدار أمر فسح الكميات المطلوبة ، تحت توقيع مدير الأمن العام ، أو من ينوبه، موضحاً فيه زمان الاحتفال ومكانه ، على أن تزود وزارة الصحة ، والمباحث العامة، والدفاع المدني، ومصنعة الجمارك ، وجمعية الهلال الأحمر السعودي ، بصورة منه ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، كل فيما يخصه .

المادة الثالثة : على إدارة الدفاع المدني المشرفة على العرض اتخاذ ما يأتي:  
أ- التأكد من بُعد موقع معدات العرض (مدافع الإطلاق وغيرها ) عن مناطق مشاهدة المتفرجين ، والمناطق السكنية ، ومواقف السيارات ، ومناطق الرعاية الصحية ، والسجون ومناطق تخزين المواد الخطرة ، ومحطات الوقود ومحطات التوليد الكهربائي ، وأبراج الضغط العالي - بمسافة أمان كافية .

(٢)





الرقم .....  
التاريخ .....  
الشفوعات .....

ب- التأكد من خلو مجال القذائف الهوائية من أي عائق في جميع الاتجاهات .

ج- التأكد من توفر المعدات والآليات الكافية ضد الحريق في منطقة العرض ، وأن تكون مسافة الأمان في المنطقة المحتملة للهبوط كافية وبعيدة عن أماكن المتنزّهات والحدائق العامة .

د- التأكد من توفر وسائل الحماية المناسبة من معدات وغيرها حسب طبيعة العرض لتأمين السلامة العامة .

هـ- إيقاف العرض فوراً في حالة تغير اتجاه الرياح أو شدتها بدرجة تؤدي - في رأي مندوب الدفاع المدني المشرف على العرض - إلى وجود خطورة واضحة ، وتأجيله إلى حين تحسن الأحوال الجوية ، أو في حالة تبين عدم إمكانية السيطرة على الجمهور .

المادة الرابعة : على شرطة المنطقة تخصيص قوة كافية من أمن المناسبات لمراقبة الجمهور والسيطرة عليهم حول منطقة الإطلاق .

المادة الخامسة: يحظر التدخين نهائياً ، كما يحظر إشعال أي نوع آخر من اللهب في الأماكن التي تُخزن فيها قذائف الألعاب النارية ، أو معدات إطلاقها ، أو أي من مكوناتها . ويجب على القائمين على تشغيلها ومساعدتهم استخدام وسائل الإضاءة الآمنة مثل: الكشافات المحمولة ، أو الأنوار الكهربائية غير المشتعلة ، مع وجوب وضع لوحات إرشادية واضحة بهذا الخصوص .





الرقم .....  
التاريخ .....  
المشروعات .....

المادة السادسة: يغلق المستودع الخاص بتخزين القذائف بقفلين ، أحدهما مع

مندوب الجهة صاحبة العرض ، والآخر مع مندوب الشرطة ، بحيث لا يمكن فتح مستودع التخزين إلا بحضور الإثنين معاً ،

المادة السابعة : على الجهات الأمنية المختصة ، بمشاركة الجهة صاحبة

العرض والمشغل - إجراء التفتيش على مكان العرض بأكمله فور انتهاء العرض ، وذلك من أجل تحديد موقع أي

قذيفة تالفة ( فاسدة ) وتحريزها .

المادة الثامنة : يجب على الجهة صاحبة العرض والقائم على التشغيل -

حصر جميع القذائف التي فشلت في الاشتعال ، أو كانت غير صالحة للإطلاق ، وتقديمها ببيان إلى الجهة المختصة في الأمن العام من أجل إتلافها طبقاً للتعليمات الخاصة بذلك .

المادة التاسعة : على الجهة المختصة في شرطة المنطقة تزويد الأمن العام

( إدارة الأسلحة وإبطال المتفجرات ) بمحاضر الإستهلاك التي تفيد بنفاذ جميع الكميات المستوردة ، ورأيها في المؤسسة المنفذة .

المادة العاشرة : تتولى جمعية الهلال الأحمر السعودي توفير الخدمات

الإسعافية اللازمة لتقديم الخدمات الطبية في موقع العرض

المادة الحادية عشر: تلغى هذه اللائحة كل ما يتعارض معها من أحكام .

المادة الثانية عشر: تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها من

تاريخ نشرها .